



الفكر النحوى " للأسترباذى " ت ٦٨٦ هـ
فى كتابه " شرح الكافية "

د. عاطف محمد كمالى فكار
مدرس النحو والصرف
كلية الآداب بقنا - جامعة جنوب الوادى

أبحاث

الفكر النحوى " للأسترابادى " ت ٦٨٦ هـ فى كتابه " شرح الكافية "

د. عاطف فخار
مدرس النحو والصرف
كلية الآداب - جامعة جنوب الوادى

- اسمه ، ولقبه :

* ذكر " البقاعى " [ت ٦٨٥ هـ] فى كتابه " مناسبات القرآن " أن اسمه " محمد بن الحسن الأسترابادى نجم الدين "، وقد اعتمدت كتب التحو وتراثهم التحاة على هذا الاسم

* وقد اختلفوا فى حرف " الدال " : معجماً أم مهملة ، كما اختلفوا فى " الهمزة مفتوحة أم مكسورة أم همزة وصل ؛ ولعل ذلك كان بسبب النسخ ، والمطبع وهذا لا يغير من الأمر شيئاً ، فهو منسوب إلى مدينة [أستراباد] بdal مهملاً ، أو معجمة *

* ويُلقب بـ [فخر الدين ، نجم الملة والدين ، رضى الدين ، الشارح الرضي ، وفضل الأمة ، ونجم الأئمة ، والفضل الرضي ، والرضي ، ولكن اشتهر بلق [الرضي] أكثر من غيره ، كما عُرف بشارح الكافية]

- يقول السيوطي : الرضي الإمام المشهور صاحب " شرح الكافية " [ابن الحاجب ... ولم أقف على اسمه ، ولا على شئ من ترجمته] ، ولم يرد في التراجم ما يدل على تاريخ ميلاده ، ولا مكانه ؛ إذ كانت أسرته تتنقل في بلدان المشرق الإسلامي ؛ فراراً من الغزو المغولي ، وإن كان بعض الباحثين رأى أن من بين العلماء الملقبين بالاسترابادى عدداً غير قليل ظهروا في بغداد منذ القرن السادس الهجرى ؛ لذا يرجح أن مولده ما بين سنتي : [٦٢٠ ، ٦٤٠ هـ] على أكثر تقدير ، وأن وفاته كانت سنة [٦٨٦ هـ] ،

^١ انظر : بقية الوعاة ، للسيوطى ، ص : ٢٤٨ ، وهدية العارفين ، للبغدادى ، ١٣٤ / ٢ ، والأعلام ، للزرകلى ، ٦ / ٣١٤ ، وخزانة الأدب ، للبغدادى ٤٢/١ ، وهمع الهوامع ، للسيوطى ٢٢/٢ ، وكشف الظنون ٢ / ١٣٧

^٢ " أستراباد " بالفتح فالسكنون ، وفتح الناء المثلثة من فوق ، وراء وألف ، وباء موحدة ، وألف وذلك مجمعة [مدينة كبيرة مشهورة بالعلماء ، وتقع ضمن أعمال إقليم " طبرستان " بين سارية وجرجان الواقعة في إيران الحالية] . الأعلام ٣١٤ / ١ ، وشذرات الذهب ، للدمشقى ١٢٠ / ٢ ، ومعجم البلدان ١ / ١٧٤ ، ١٧٥ ، ومقدمة ابن خلدون ٦٣ / ١ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٢٤٨ ، وفتن داخلية ، ويرجح أنه عاش ما بين ٦٩٢ - ٦٢٠ هـ]

^٣ انظر : بقية الوعاة ، ص ٢٤٨ ، والأعلام ٣١٤ / ٦ ، وهدية العارفين ١٣٤ / ٢

انظر : شرح الرضي على الكافية ١ / ٦ ، وكشف الظنون ١ / ٢٨١ ، وطبقات المفسرين للسيوطى ، ص ٣١٠ ، ... " وثبت ذلك مهاجمة المغول سنة [٥٩٩ هـ] للمشرق الإسلامي ، والاستيلاء على بخارى ، وسمرقند ، وأذربيجان ، وقزوين ، وبغداد ، وسمرقند ، وخوارزم ، وطبرستان ، وسنجر ، والموصل ، وتكريت ، وشيراز ، وذلك ما بين [٦٩٦ - ٦١٥ هـ] وهو عصر اضطرابات وحروب وذعر ، وقتل ، ودمار ، وصراع ، ودوليات ، وفتنة داخلية ، ويرجح أنه عاش ما بين [٦٩٢ - ٦٢٠ هـ]

وإنْ كان ذلك لا يتناسب مع إتمامه لشرح الكافية ، ثم شرع في شرح الشافية ؛ لذا يرجح أنه توفى في أواخر المائة السابعة ، أو بعدها ، أي : أنه مجهول الميلاد ، والمكان ، والوفاة ، أو حتى كُم عاش من السنتين ، لكنه كان موجوداً في النصف الثاني من القرن السابعة الهجري .

- وقد عاصر "الأستراباذى" "ابن مالك" (ت ٦٧٢ هـ)، والأندلسى [ت ٦٦١] والسخاوى [ت ٦٤٣ هـ]، وابن يعيش [ت ٦٤٥ هـ] وابن الحاجب [ت ٤٦٦] وابن جماعة [ت ٦٧٣ هـ]، والشلوبين الأندلسى [ت ٦٤٥ هـ]، وابن عصفور [ت ٦٦٩ هـ]، والقرطبي [ت ٦٧١ هـ]، ولم يذكر شيخه، ولا تلاميذه ...

** اتجاهاته اللحوئية في كتابه : [شرح الكافية]

يُعدّ عصر "الأستراباذى" [القرنان : السابع والثامن الهجريان] من أبرز عصور العلوم المنطقية؛ لذا نلحظ ملامح استعمال الأستراباذى للمنطق، واستعانته بالحج العقليّة لإثبات رأى، أو تفنيد آخر، أو معالجة المسائل النحوية والمصرفية؛ مما يدلّ على تبحره في علمي : [المنطق ، والكلام]، ك قوله : فإن قلت : فما تقول بعد إعادة الخافض؟ أتقول : الجار وال مجرور عطف على الجار والمجرور، أم تقول : المجرور عطف على المجرور؟ ، قلت : النظر المستقيم يعنّي أن القول الثاني أولى^٧

- والنظر المستقيم عنده : هذا التفكير العقلى المنطقى السليم الذى يتطلب التعاليل المواتق للواقع من دون الخروج عن منطق حدوث الأشياء ، و قوله " والمشهور فى اصطلاح أهل المنطق جعل المفرد والمركب صفات فقط " ، وكذلك يستعمل الفاظا منطقية فى

الخاص ، والعام ، والمدعوم والآخر ، والنقيض ، والمتعكس ، والملزوم ، وغيرها في استعمالهم لتراثيهم وسلامتهم ، وقوله : " ومضمون جواب المدعوم لازم لمضمون شرطه وبانتفاء اللازم ينتفي الملزوم " ^

ومن اتجاهاته التحويّة : نزعه المنطقية الموضوعيّة بفرض الوضوح ، وتفادي
البس بوسيلة إقناع وإثبات فلما نجدها لدى غيره من النّحاة المؤلفين من معاصريه
ـ ظهرت شخصية " الأستراباذى " من خلال أمثلته القصيرة المصوّعة للتدليل على
التركيب اللغوي الممكن ، وتعبر عن نفس قائلها ؛ لأنّها نتاج فكره ، وحالته النفسيّة
ينقلها إلى المتكلّي بصورة قريبة من بيته ، يتضح ذلك من خلال إيراده لهذه الأمثلة

= انظر : تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار ، للجبرتي ١ / ٢٩٠ ، وشذرات الذهب ، للدمشقى ٣ / ١٢٥ ، والبداية والنهاية ، لابن كثير ١٣ / ٢٥٥

^{٢١٠} بقية الوعاء، ص ٢٤٨، وشرح الكافية ١/٦، وكشف الظلون ١/٢٨١، وطبقات المفسرين، للسيوطني، ص ٣١٠

٦- انظر : شدرات الذهب ٣ / ٢٣٩ ، ٢٢٢ ، ٢٣٦ ، وبغية الوعاء ٤ / ٣٠٢ ، ٣٠١ ، ٣٢٥ ، ٣٣٥ وشرح الرضي على الكافية ١ / ١٧١ ، وطبقات المفسرين ١ / ٩٠ ، والبداية والنهاية ١ / ١٧١

شرح التسهيل ٤٩ / ١

٣٣٥ ، ٣٣٤ / ٢ الكافية على شرح الرضي انظر :

^٢- انظر: شرح الرضى على الكافيه ٤١-٤٢/١، ٣١، ١٨٧/٣.

شارحة لقاعدة، أو ردًا على نحوٍ، أو معبرة عنْ: هُمُوه، وضيق عيشه، وأهواه
المغول في عهده، وكذلك عجمته التي أبعدته عن المجتمع، ودفعته إلى: الميل
للغزلة

• والإنتزاء حيث يقول في أمثلته : " ما رأيته منذ زمن المجاعة " •
• " مع عدم مبالاتهم ما ليس من أوضاعهم ، ولذلك قاتلوا أعمى فالعب به ما
شئت " .

- " كما أن الأعمى ليس يشبه العربي ، فيزيد في الأسباب شبه الغيمة " •
" أمّا البصرة فلا بصرة لك ، وأمّا أبوك فلا أبي لك " •
" كتبت بالقلم ، وخطت بالإبرة ، وبتفيق الله حجّت " •
" هذه الدار مكان طيب ، وزيد نسمة عجيبة " •
" بزيد صرت كقارون في الثروة " •
" زيد ينوى الطريد ، ويؤمن الخائف " •
" أصبح زيد أميرا ما زال زيد أميرا " •
" اللهم ارزقني مالا فلادق به " •
" لو كان لمي مال لحجّت " •

ومن اتجاهاته النحوية : ردّه بتواضع عن منكر عليه إمامه بالعلم ، فقال له لا تنكر أئمّي أعرّف شيئاً من العلم ، وإنْ كان قليلاً ، كما ردّ على من هم أعلى شأنًا في العلم ، ففقط

رد على "المازنى" [] ، وهذا الذى قاله أيضا .. دعوى بلا حجّة [] ، ورد على "ابن الحاجب"

بِقَوْلِهِ : [وَهَذَا مِنْهُ عَجِيبٌ] ، وَرَدَهُ عَلَى مَنْ نَفَى عَنِ الْعِلْمِ بِنَفِي الْوَلَايَةِ عَنْهُ فَقَالَ :

["كذلك وال علينا فتشمنا"] ، اي : لست بوال ، وهكذا

وأمثاله تنبئنا بأماكن زيارته، أو مروره، أو استقراره بها، كقوله: "دارى ببغداد فالخرخ" ، و قوله: "أقمت فى العراق فى بغداد ، فى رمضان ، فى الخامس منه " .

• كما تخبرنا أنه تعرض للمطاردة في قوله : اللهم ارزقني من عدوك البراءة ،
وإليك الفرار " ...

• وَتَبَرِّئُنَا يَا فَتَحَارَهُ فِي قَوْلِهِ : "أَنَا الَّذِي دَوَّخَ الْبَلَادَ" ، وَهُنَا يَوْضُعُ جَانِبًا مِنْ جَوَانِبِ تَكْوِينِ شَخْصِيَّتِهِ ، وَنَفْسِيَّتِهِ الَّتِي تَشْعُرُ بِالْمَرَأَةِ تَارَةً ، وَبِالْفَخْرِ بِنَفْسِهِ وَعَصَامِيَّتِهِ تَارَةً أُخْرَى ...

^{١٠} انظر : شرح الأرض على الكافية ٩/٢ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٦٧ .

- ومن أمثلته الفصيرة التى ساقها الأسترباذى نستشف بعض الضوء على ما مر به من أحداث الحياة التى عاشها ، وما لاقاه فيها ، ورذود فعله تجاهها
- **ومن اتجاهاته النحوية : تناقضه فى بعض آرائه :**

* هذا الأمر يتضمن جلها فى باب متقدم ، أو فى الباب ذاته ، أو فى ثنايا شرحه **للكافية**

ثم مخالفته فى شرحه للشافعية ، ومن ذلك :

- **رفضه لانتقال الكلمة الثلاثية بالحركات المتماثلة المتوازية ، كقولهم :**

إلى ؛ توالى ثلاثة كسرات فى المنسوب من الثلاثي المجرد الناتج عن كسر عين اللفظة فى بنائها ، وكسر لامها للمناسبة ، وياء النسب نفسها فإن هذا البناء أو جب فتح العين ، وعلل ذلك بقوله : لأنك لو لم تفتحه لصار جميع حروف الكلمة المبنية على الخفة ، أى الثلاثية المجردة من الزوائد ، أو أكثرها على غایة من التقل بكتاب الأمثال ^{١١}"

- نراه بعد أن قرر بأن توالى حركتين متماثلتين فى التقل نحو الكسرة خفف شيئاً

وأن التماثل يعد أخف من الانتقال من الثقب إلى الانتقال منه ، ممثلاً به [إلى] هذا التناقض شئ من التخمين ، والارتجال فى العلة حيث يقول : لأن الطبع ينفر من توالى المختلافات ، وإن أنت كلها مكرورة ، كما ينفر من المتماثلات المكرورة إذ مجرد التوالى مكرورة حتى فى غير المكرورات أيضاً ، وكل كثير عدو للطبيعة ^{١٢}"

- استعماله لماضى من [يدع / ودع] : ترك ، بعد أن قرر استحالة استعماله مطلقاً ويرى أنه يستعمل فى الضرورة ، وقرئ [ما ودعك ربك وما قالى]

الضرح ^٣ ، بالتحفيف فى النص القرانى ^{١٣}"

إخباره بأن أصل الألف فى (دا) ياء ، كما ذكر " الأخفش " ؛ لأن " سيبويه حكى فيها الإملالة ، ولعدم وجود قياس له فى اللغة ، قلبت عينه ألفاً ، وحذف لامه ، ثم يرجع بعد ذلك كون أصل عين الكلمة [واوا] ، مخالفًا ما ارتأاه أولاً ، فيقول : " وكون عينه واوا فى الأصل أولى ، وأن المحذوف هو العين " - وهذا تناقض ^{١٤}"

غريب

- **مخالفته ما أوردته حول : بناء وإعراب خبر [لا] عندما أورد رأى الكوفيين ، ثم ينقضه**
باجماع النحاة [بصرىين ، وكوفيين] ، وبذلك ينقض الإجماع بمخالفة أهل أحد المcriين

^{١١} . انظر : شرح الشافعية ١ / ١٢٦ ، ١٢٧ / ٢ ، ٩١

^{١٢} . انظر : شرح الشافعية ١ / ١٢٠

^{١٣} . انظر : شرح الشافعية ١ / ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٤٧٣ / ٢

^{١٤} . انظر : شرح الكافية ١ / ٢٨٨ ، ٢٩٠ ، ٢٨٨ / ١

فيقول : " وارتفاع خبر لا " بها إن لم يكن اسمها مبنياً عند جميع الشحاة " . وإن الكوفيين خير إن وأخواتها وكذا خبر لا " الترنة مرفوع بما ارتفع به حين كان خبر المبتدأ ... وربما قصد بقوله [إن لم يكن] أنه لم يطلع على رأى جميع الشحاة فهو بعض احتمالاً ، ولم يقرّ أمراً^{١٠}

ب - تناقضه بين القاعدة والتطبيق :

كرفضه الأخطاء والأسلوب غير الفصيح ، ثم يستعمله في الكلام والكتابة ... ومن ذلك : تضييفه لتعريف العدد ومميزه معًا ، ومنعه دخول التعريف بالأدلة على التمييز ؛ لعدة ضمن النكارات التي لا تعرف ، حيث يقول : نقل الكوفيون تعريف الاسمين في كل عدد مضاد إلى مدعوده ، نحو : [الثالثة الأنوثاب] [والأربعة الأوجه] ،

* وهو ضعيف قياساً واستعمالاً ، أما القياس فلن تعريف المضاف يحصل بالمضاد إليه ، وأما الاستعمال فلأنهم نقلوا عن قوم غير فصحاء والفصحاء عن غيره^{١١}

* وفي موضع آخر يصفه بالشذوذ ، ويصفه بالفحش !! مُشيراً إلى أنه قياس عند الكوفيين ، والأخفش ، حيث يقول : " وقد يدخل حرف التعريف على الجزأين بضعف نحو : [الأحد العشر] درهماً ، وهو عند الأخفش ، والكوفيين [قياس] ، وقد يدخل على الجزأين والتمييز بقبح ، نحو [الأحد العشر الدرهم] وهو قياس عند بعض الكوفيين^{١٢}

- عند التطبيق يتبنى رأى الكوفيين ، ويقيس عليه في أقواله : [" والثانية من الثلاثة الأقسام ، وذلك في الأربعة الأوجه ، ويجوز أن يكون من القسم الأخير من الخمسة الأوجه ... "] ، كذلك جاء التمييز مضاد ، مخالفًا بذلك

والقياس الذين دعا إليهما في مواضع كثيرة ...^{١٣}

- ومن التناقضات : استعماله [أ] التعريف مع المبهمات [غير وبعض ، وكل وهو مما

لا يقره نحاة كثيرون ، فيقول : أو تصغير الغير ... وإذا كان ذلك الغير لازماً لإضمار

... وقبله يقول : وقد يكون معنى الحرف ما دلّ عليه غيره مطابقة وإنْ كان اجتماع المثنين

في الكل حاصلاً ... ويعرف بعض في موضع آخر^{١٤}

^{١٠} انظر : شرح الكافية ٢ / ٢١٦

^{١١} انظر : شرح الكافية ٢ / ٣١٠ ، ١ / ٣٧١

^{١٢} انظر : شرح الكافية - للرضى ١ - ١ / ٢٥ ، ٢ / ١٦ ، ٤ / ١٧٧

^{١٣} انظر : شرح الكافية - للرضى ١ - ١ / ٨٣ ، ١ / ٣٩٢

^{١٤} شرح الكافية ١ / ٣٢١ ، ٢ / ٣٧ ، ١ / ٤٥٠ ، ٣٢١ / ٢ ، ٣٧ / ١

^{١٥} انظر : شرح الكافية ١ / ٢٩٢ ، ٣ / ٤١١ - ٥ - انظر : السابق ٢ / ٥٧١

الفكر النحوى " للأسترباذى " ت ٦٨٦ هـ فى كتابه " شرح الكافية " _____

- مناقضته فى شروط إعمال المصدر ، حيث قال فى شرحه على الكافية [والتتصغير يمنع المصدر من العمل كما يمنع اسم الفاعل والمفعول لضعف معنى الفعل بسبب التتصغير الذى لا يدخل الأفعال]

- والعجيب أنه جاء ذكره جواز عمل المصدر مُصْغِرًا وموصوّفاً في الشافعية فصرّح بأنه قد ذكر ذلك في شرحه الكافية قائلاً : " كما ذكرنا في شرح الكافية ، في باب المصدر^{١١} ، والصحيح العكس ؛ إذ إنه قد ذكر خلافه .

^{١١} . انظر : نشأة النحو ، الطنطاوى ، ص ٢١٦ ، المطول ، للسعد للتفتازانى ، ص ٢٣٤

ج - عدم الدقة العلمية في بعض القضايا التحويّة ، ومنها :

- نفيه لوجود مميز [كم] الاستفهامية مجرورة لا في نظم ولا نثر ولا دل على جوازه
كتاب من كتب النحو ، وقد خطأ فيه [السعد التفتازاني] بأيامه من كتاب الله تعالى :
[سلّى بنى إسرائيل كم أتيناهم من آية] البقرة / ١١ فكان ردًا علميًا مقبلاً ، وطريقًا في
أن ^{٢٣}

- تخطّته في وجوب فك الإدغام في تصغير [البب] وجمعه ، وأن فك الإدغام في المذكر شاذ ، وإن سمع فإنه لا يقاس عليه^{٢٤} ، وفي ذلك مخالفة لقول العلماء الذين نقلوا في الجمع والتضييق جميعاً جواز الوجهين : الفك والإدغام ، بينما رأى المحققون أن النهاة مُختلفون بين الأصل والشذوذ في الفك والإدغام^{٢٥} ، وفي لسان العرب : أن الفك هو الأصل والإدغام يكون شذوذًا في التضييق والجمع^{٢٦}

- تخطّطته في جعل "الواو" حرف مهمّوس، بينما عَذَّ جميع علماء العربية حرفاً ممجهوراً. وجمعوا الحروف المهمّوسة في جملة [سكت فحثه شخص] ، ومن ذلك قوله : " أعلم أنَّ النَّاءَ قريبةٌ من " الواو " في المخرج ؛ لكون النَّاءَ من أصول النَّبا ، واللَّامُ من أصول الشَّفَقَتَنِ " .^{١٧}

- تخطّته في عدم الْحَاقِ الثَّاءِ فِي تَصْغِيرِ [فَرْسٍ] لِلثَّالِثِي خَاصَّةً مُخَالِفًا فِي ذَلِكَ مَا ذَكَرَتْهُ الْمَعَاجِمُ مِنْ اطْلَاقِ [فَرِيزَةٍ] عَلَى الْأَنْثَى إِذَا أَرِيدَتْ بَعْنَاهَا، فَقَالُوا: "الْفَرْسُ يَقْعُدُ عَلَى الذَّكَرِ وَالْأَنْثَى، وَلَا يَقْعُدُ لِلْأَنْثَى" [فَرِيزَةٌ]، وَتَصْغِيرُ الْفَرْسِ [فَرِيزٌ]، وَلِلْأَنْثَى [فَرِيزَةٌ] وَالْجَمْعُ: أَفْرَاسٌ، وَرَاكِبٌ: فَارِسٌ، أَيْ: صَاحِبُ الْفَرْسِ، وَيُجْمَعُ عَلَى: فَوَارِسٌ، وَهُوَ شَاذٌ، لَا يَقْاسِ عَلَيْهِ، وَهُوَ مُنْفَوْلٌ عَنْ "ابْنِ السَّرَّاجِ" ^{١٨} - تخطّته في النطق - [خُّيُّ، وَجْنُّ] بالضمّ والكسر للقاء مع الإدغام كما قال ".

"في المبني للمجهول، مخالفًا في ذلك ما جاءَ في القرآن الكريم [١] وهي من حِينَ عنْ
بِيَنَّةٍ [الأنفال / ٤٢]، بدون مجنه بالإدغام والكسر، وفأقا لِمَا نصَّ عليه مُحَقِّقوَا شرح
الشَّافِعِيَّةَ، ولمْ يُذكُر الزَّمَخْشَرِيَّ، ولا ابن الحاجِيَّ أَنَّ قُرْيَيْ بالكسر والإدغام^[٢]".

- وقد ذكر "الأستراباذي" أن ما نقله "ابن الحاجب" بقوله : "وقد تكسر الفاء ...
الظاهر

^{٢٢} - شرح الشافية ١ / ٢٥٤ ، ٢٢٠ ، ١٩٥ / ٣ ، والكتاب ٤٣١ ، ٣٢٠ ، ١٩٥ / ٣ ، والكتاب

١٣٠ / ٣ - شرح الشافية

٤٤ - لسان العرب ، لابن منظور ، مادة " لبب " .

١١٦ / ٣ شرح الشافية : انظر

^{١١} شرح الكافية / ٢ ، ٤٤ ، والمفصل ، للزمخشري ١ / ٩٢ ، ١٧٢ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ٢٨١ ، وتحقيقه للفتاوى ، لابن القوي ، ج ٣ ، ١١٣.

انتظر : شرح الشافية / ٢

^{٢٨} انظر : كتاب العز والذلة

١٣- شهادت الشافعیة / ٢٢٩٢، ٣/١١٤، ٦٧٣ (ج ٢) [٢٠٠٢]

مرجع: سیمین کنفرانس بین‌المللی اقتصادی، ۱۳۹۰، ویرایش سواد: اسلامیه بین‌المللی

الفكر الحلوى " للأسترباذى " ت ٦٨٦ هـ فى كتابه " شرح الكافية " _____
 أنه غلط نقله عن المفصل ^{٢٠} ، ظنا منه أن قصد " الزمخشري " الإشارة إلى وجود
 فراغة يكسر الفاء والإدغام معا ...
ـ تخطته في وجوب تقدم الواو على المضارع المنفى بـ " لم " موافقاً في ذلك " الأندلسى " ، ومخالفآ آراء جماعة النحاة في تجويزهم تقدم الواو " على
المضارع

المنفى المجزوم عامة ، أى بـ " لم " وغيرها ، وإن كان الفعل المضارع منفياً كنت
 مخيراً فيه بين الإثبات بالواو ، وحذفها ، تقول : قعد خالد ، لا يحذفنا ، وجلس وما
 يكلمنا ، أما المنفي بلم فقد أجازوا مجئ الواو قبله ^{٢١} " .
 وقد ورد في القرآن الكريم في قوله تعالى : [فَلَقْبُوا بِنَعْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ لَمْ يَمْسُهُمْ سُوءٌ وَّابْتَغُوا رَضْوَانَ اللَّهِ وَاللَّهُ ذُو فَضْلٍ عَظِيمٍ] آن عمران / ١٧٤ ،
ـ تخطته في عدم الدقة في النقل ، كما ورد في شرح الشافية : [حَكَى صاحبُ كِتَابِ

العين في أصل الأم] : " تأمهت فلانة ، أى اتخذتها أاما ، والمشهور تأممها بالمير " ^{٢٢} " .

ـ أما النص في كتاب العين : " ويقال : تأمم فلان أاما ، أى اتخاذ لنفسه أاما " ^{٢٣} " .
ـ وبالنظر فيما أورده " الأسترباذى " وما جاء في نص كتاب العين يتضح أن نقل
الأسترباذى " لم يكن صحيحاً ، ولعله وقع على نسخة مصححة ، أو أن الخطأ ليس
مفهوماً فالتبست عليه الميم فخطها بالهاء والباء ...
ـ تخطته في جعله " أبا النجم بن وائل تميمياً " ، في قوله : قال أبو النجم وهو تميمي
ـ ، وأبو النجم من بنى تغلب بن وائل ، كما جاء في ترجمة " البغدادي " ^{٢٤} " .
ـ تخطته عندما أجاز دخول الضمير " هو " على مثل زيد وغيره في نحو : رأيت زيداً
ـ هو مثل ، ورأيت مثل هو مثل زيد ، ولم يوافقه " الشريف الجرجاني " ، وخطأه فيما
ـ أورده

^{٢٠} انظر : شرح الكافية ١ / ٢٢ ، ٩ / ٣ ، وسر صناعة الإعراب ١ / ٣٧٣ ، وشرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ١ / ٣٠٠ ، والهمع ، للسيوطى ، ٥٩٥ / ٢

^{٢١} انظر : شرح الشافية ٢ / ٣٨١ ، وتأج العروس [كسس] ، والعباب الراخر ، للصاغانى [كسس] ، ولسان العرب [كسس] ، والمفصل ، للزمخشري ١ / ٤٦٢ ، وسر صناعة الإعراب ١ / ٢٣٠ ، والخصانص ١٢ / ٢ ، والكامل ، للمبرد ، ص ١١٣ ، والبيان والتبيين ، ص ١٢٧٣ ، والعقد الفريد ، لابن عبد ربہ ٢ / ٢٨٩ ، ودرة الغواص في أوهام الخواص ، ص ٢٩٠ ، والصاحبى ، لابن فارس ، ص ٣٧ : ٣٩

^{٢٢} انظر : شافية ابن الحاجب ١ / ٤٤١

^{٢٣} انظر : الإنصاف ٢ / ٥٩٨ ، ٥٧٣ / ٢ ، ٥٧٥ ، وشرح الرضى ٤ / ٥٣

^{٢٤} انظر : شرح الشافية ٢ / ٣٣٦

واستدل "الجرجاتي" بـ"عدم السَّماع" ، وإنْ جُوْزَ القياس ، إلا أنَّ مجرَّد القياس لا يكفي ،

ويجب مساندة السَّماع له ، وإنْ كنَّتْ أَرَى أنَّ كلام "الشَّرِيفِ الجرجاتي" فيه مبالغة وتشدد ، ولا يغير من الأمر شيئاً ...

- تخطيته في إتباعه الكون المنفي [قد] في مواضع كثيرة ، وهذا يخالف ما أجمع عليه النَّحَاة من اختصاص [قد] بالدخول على الأفعال المثبتة المجردة من العوامل وحرف التَّنفِيس ، ومنع دخولها على الفعل الجامد والإنساني ، والمنفي والمفترض بأحدها ، إذ إنَّ معنى [قد] التَّحقيق فلا يليها النَّفِي ؛ حيث لا يجتمع النَّفِي والتحقيق في الزَّمْن الحاضر ، وإنْ كنَّتْ أَرَى أنَّ بعض آئمَّة اللُّغَة قد استعملوه^{٤٦} .

- تخطيته في جعل ظاہر [الكسَّسة] "الحاقي السَّيِّن بِكَافِ الْمَوْنَث" [بكر بن قائل على الرغم من ذكر تاج العروس أَنَّهَا لـ"تميم" لا لـ"بكر" ، وذكر الصَّاغَانِي قول ابن عباد

[والصَّواب أنَّ الكسَّسة لتميم ، والكسَّشة لبكر] ، بينما ذكر "الزمخشري" [الكسَّشة

لتميم والكسَّسة لبكر] ، وجعلها "ابن جئي" في هوازن ، وينسبها "المبرد" [لبكر ،

وقول الجاحظ : "وتيمثوا على عنعة" [تميم] ، وتيأسروا على كسَّسة بكر ، وقول "

ابن عبد ربه^{٤٧} : [وأَمَّا كسَّسة بكر فبأنهم يزيدون على كافِ الْمَوْنَث في الوقف سينا] ، ورأوها "ابن فارس" في ربيعة كلها ، وـ"بكر" : بطن من بطونها^{٤٨} .

- وهكذا نرى أنَّ "الأستراباذى" لا يلام في ذلك إذا كان في نسبة هذه الظاہر خلافاً يطرد

في ثُصُوص المعجمات ، وكتب الأدب واللغة ، ولا يلام أيضاً ؛ ولكنَّه ما أورده الأقويون

وكتب الأدب ...

- تخطيته في وعده بتفصيل أسباب كذا ، وقوله : "ويجيء شرحها في أماكنها إنْ شاءَ الله تعالى"^{٤٩} ، ثم تمرَّ الفصول والأبواب ، ولا تأتى أماكنُ شرحها ، أو تفصيلها - أدى اختلاف اللهجات ، والقراءات القرآنية إلى ظهور الخلافات النحوية ، وإلى ظهور المدارس النحوية [البصرية ، الكوفية ، والبغدادية ، و...] وإلى ظهور الأخذ بالقياس والسماع لدى علماء هذه المدارس - فظهر التنافس والصراع المذهبى تجاه روادها : فمنهم من تعصب لمذهب بصرى ، أو كوفى ، أو بغدادى ، أو أخذ ما يناسب ، أو

^{٤٦} - انظر : شرح الكافية ٣ / ٣

^{٤٧} - انظر : شرح الكافية ٢ / ٤

^{٤٨} - انظر : شرح الكافية ٢ / ٤

ما يسمع ، أو بما مغا.....

- وأرى أن "الاسترابادي" لم ينحاز ، ولم يتعصب لمذهب بعينه ، رغم ميل بعض آرائه لمذهب البصرة فكراً أو تحليلاً واعتماداً على المنطق العقلى ، واختياره رأى "سيبوبيه" كثيراً ، ويختار أحياناً رأى الكوفيين ويدافع عنها ، ويستعمل مصطلحاتهم ، أو يستقل برأيه . غالباً . ومع ذلك نلحظ أنَّ عدد الآراء التي وافق فيها البصريين أكثرها من الآراء التي وافق فيها الكوفيين ، وأنه كان يأخذ من كل مذهب ما يراه صواباً متواافقاً وتحليلاً من

دون النظر إلى مصدر هذا الرأي ...

- نستخلصُ من ذلك أنَّ "الاسترابادي"

أ - وافق البصريين ، وأخذ برأيهم في مسائل

ب - وافق الكوفيين ، وأخذ برأيهم في مسائل

ج - لا يوافقهما ، وإنما يبتعد رأياً مستقلاً ، مع بيان أسباب عدم الموافقة

أ - ما وافق فيه "البصريين" واختار مذهبهم

* نصب الفعل المضارع بان المضمرة وجوباً بعد "حتى" لأنها أُم الباب كما رأى البصريون ، وخالف نحاة الكوفة الذين جعلوا حروف الجر وحروف العطف ناصبة للفعل بنفسها ، و"الاسترابادي" يعرض رأى الكوفيين ، ولا يوافقهم ، بل يميل إلى رأى نحاة البصرة مُعْلِلاً ذلك بأنَّ الأصل عدم خرُوج الشئ عن أصله ، واعتقاد بقائه على أصله [أولى] ، ما لم يُضطر اعتقاد خروجه عن ذلك الأصل^{٣٨}

- وافق البصريين في وجوب إعادة الجار الحرفى بعد العطف على المجرور بالحرف ويرد

استدلالات الكوفيين بوقوعه في الشعر ؛ للضرورة^{٣٩}

- وافق الكوفيين في اشتغال المصدر من الفعل ، ولا يوافقهم في استدلالاتهم على صحة فكرتهم التي استدلوا بها على أصلية الفعل هي عمله في المصدر ، بل يقابلها بعدم صحتها في نفسها ، ويرى أنها مغالطة^{٤٠} ، ومثلاً التركيب [أَمَا أَنْتَ ذَا نَفْرٍ] ، بمعنى [إن كنت أنت ذا نفر] ، ويعقِّل الاسترابادي على تخريجهم هذا بقوله : ولا أرى قولهم بعيداً عن الصواب^{٤١}

- تأكيد الصفة بالضمير المنفصل : حيث وافق الكوفيين في جواز ترك تأكيد الصفة بالضمير المنفصل في أحوال بعينها ، في نحو : أنا زيد ضاربه أنا ، فالإتيان بالضمير المنفصل يرفع اللبس عن رجوع الضمير في الصفة في حال اتفاق ضمير الفاعل والمفعول في النوع . أمَّا عند أمن اللبس باختلاف نوع ضميري الفاعل والمفعول ، نحو

^{٣٨} - انظر : شرح الكافية ٢ / ١٤٨

^{٣٩} - انظر : شرح الكافية ٢ / ٧١

^{٤٠} - انظر : شرح الكافية ٢ / ٣٧٣

^{٤١} - انظر : شرح الكافية ٢ / ٢١٧

قولنا : [هذ زيد ضاربته] ، فإنَّ الكوفيين يجيزون ترك التأكيد بالمنفصل ؛ لأنَّ
اللبس

ج - ما رفض فيه رأى " الكوفيين "

- رفض المذهب الكوفي القائل بأنَّ أصل [الذى] [ذا] ساكنة ، معرفة [الذى] ، فلما لم
يُكِنَ الجمِعُ بَيْنَ لَامَ التَّعْرِيفِ السَاكِنَةِ وَالذَّالِ السَاكِنَةَ " ويرى البصريون أنَّ التأكيد
بالضمير واجبٌ في كلِّ أحواله أمنَ اللبس أمَ لا [] ، يقول الأسترابادي عن الكوفيين
ورأيهُم : ولا بُعْدَ فِي مذهبيهم " ^{١٦}

- موافقته للكوفيين في جعل [رب] اسمًا خلافاً للبصريين الذين يدعونها حرف جـ
- موافقته للكوفيين في وزن المبدل من تاء " افتَعَلَ " بلفظه ، وفي تعريف العدد
ومميزة

معًا ، خلافاً للبصريين ...

- موافقته للكوفيين في تجويزهم حذف الموصول الاسمية في الشعر وغيره ، وقد قدرُوا
كمًا في قوله تعالى : [وَمَا مِنْ إِلَهٍ مَّا كَانَ مَعْلُومٌ]
- بينما يمنعُ البصريون الحذف والتقدير فيها ، ويرد الأسترابادي بقوله : " [ولا وجه
لمنع

البصريين من ذلك من حيث القياس " ^{١٧}

- موافقته للكوفيين ومخالفته للبصريين في تجويزهم تأكيد النكارة حالة كونها علمًا على
قدر معلوم من الزمن أو غيره بـ " كُلَّ " من دون " النفس والعين " ، ويقول معلقاً
على رأيهُم : وليس ما ذهبا إليه ببعد لاحتمال تعلق الفعل ببعض ذلك المؤقت ، فعلى هذا

يشترط تطابق التأكيد والمؤكد تعريفاً وتتکيراً عندهم " خلافاً للبصريين " ، وأما نحو

" رجال ، ودرأهم " مما ليس بمعلوم المقدار ، فلا خلاف في امتناع تأكيده " أشبعوا ذلك
الكسر ، فتولدت الياء ، وصارت الذال [الذى] ، ويتعلق على هذا التحليل العجيب
بقوله

: [وكل ذا قريب من دعوى الغيب] ^{١٨}

- رفض رأى الكوفيين في قولهم : [الإشمام يقع في المجرور والمكسور] فقد زادوا
قبلها

[لاما] متحركة ، ثم حركوها بالكسر ، وفي النطق جوازاً ، فائلاً بأنه وهم ، ومؤكداً
عدم تجويز أحد من الأحاجة هذا الرأى) ^{١٩}

^{١٦} انظر : شرح الشافية ٢ / ٢٧٥

^{١٧} انظر : شرح الكافية ٢ / ٤٦

^{١٨} الانصاف ١ / ٢٨٧ ، والكافية ٢ / ١٢٦

^{١٩} شرح الكافية ٤ / ٧

^{٢٠} انظر : معنى الليب عن كتب الأغارب ، ابن هشام ١ / ٣٩٩

- رفض الكوفيين لعدم توافر السمعاء ، فيقول : والبصريون يوجبون التصرير بجزأى الجملة المفسرة لضمير الشأن ؛ لأنها مفسرة ، فالأولى استثناء جزأيها عن مفسر ، وأجاز الكوفيون عدم التصرير بأحد جزأيها نحو : إنه ضربت ، وإنه قاتلت وليس لهم به شاهد^٧

د - مَا يعرض فيه " رأى ثحافة المذهبين ، ولا يختار " - فمثلاً في قول الشاعر :

- آل الزبير سلام المجد قد علمت ذاك القبائل ، والآخرون من عددا
- فهي [موصوفة عند البصريين ، والتقدير : الآخرون إنساناً معذوباً بينما هي حرف [زائد] عند الكوفيين ، و " الأستراباذي " يعرض ويفصل ، ولا يختار أحد المذهبين

ه - مَا أخذ فيه " برأى ثحافة المصريين "

- حيث رأى الكوفيون جواز بناء [غير] على الفتح في كل موضع يحسن فيه [إلا] سواء أضيفت إلى متمنى أو غير متمنى ، وفي حال إتباعها بأن ، بينما رأى " البصريون

عدم جواز البناء إلا في حال اضيقتها إلى غير متمنى ، والجمهور يجعل [غير] معربة إعراب المستثنى بعد [إلا] ، والأستراباذي لا يرفض أيّاً من الرأيين ، بل يزاوج بينهما ، ولا يرى خلافاً في حقيقة الأمر؛ لأن [غير] إذا أتبعت بأن فإنّها تكون منصوبة على رأى

الكوفيين ، ففي قوله تعالى : [مثل ما أنكم تنتظرون] الذاريات / ٢٣ ، أي : مبنيَ على الفتح لإضيقته إلى [أن] ، ويجوز أن يكون منصوباً ؛ لكونه استثناءً منقطعاً^٨

و - مَا رفض فيه رأى " المصريين معاً "

- رفض " الأستراباذي " مذهب البصريين والكوفيين معاً ، وكاثوا قد ذهبوا إلى ما يخصُّ

ال فعل المضارع المجزوم ، وفعل الأمر ، حيث ذهب البصريون إلى أنَّ الفعل المضارع المسبوق باداة جزم مجزوماً ، وعلامة جزمه السكون للفعل الصحيح ، وأن الفعل الأمر

يُبني على السكون ، بينما ذهب الكوفيون إلى أنَّ فعل الأمر فعل معربٌ مجزوم باللام المحنّفة لكثره الاستعمال ، أمّا " الأستراباذي " فرفض الجزم ، ويراه أثراً عديماً، ورجوا غا

إلى الأصل ؛ حيث لا إعراب في الفعل المضارع المسبوق باداة جزم ، بل مبنيَ على السكون^٩

^{٤٧} - شرح الكافية ١٨٥ / ٢

^{٤٨} - السابق ١٤٤ / ٢

^{٤٩} - السابق ١٨٢ / ٤

ز - مسائل خالفة فيها إجماع النحاة^{١٠}

- خالف "الأسترابادي" جمهور النحاة في جعله [ليس ، ما] ليست لنفي الحال ، كما اتفق جمهور النحاة^{١١} ، بل للنفي في كل الأزمنة ، يقول : "و عند النحاة أن [ما ، وليس] كلاهما لنفي الحال ، والحق أنهما لمطلق النفي كما يجيء في الأفعال الناقصة"

^{١٢} ، وقال : "أما [ليس] فهو لنفي مطلقاً ، كما هو مذهب "سيبوبيه"^{١٣} ، وهو يقول

في معنى [ليس] في باب الأفعال الناقصة : "وليس : الذال على الانتفاء"^{١٤} - فالاسترابادي يعتمد في قوله على رأي "سيبوبيه" يقول : "قوله [ليس لنفي

مضمون الجملة" قال سيبوبيه ، وتبعه "ابن السراج" ليس لنفي مطلقاً ، تقول : ليس خلق الله

مثله في الماضي ، وقال تعالى : "الا يوْمَ يأتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ" هود / ٨ ، في المستقبل ، وجمهور النحاة على أنها لنفي الحال^{١٥}

. فيما سبق نجد أن "الأسترابادي يقرر أن [ليس] عند "سيبوبيه ، وابن السراج" لمطلق النفي ، ومن دون تقييد في الزمن الحالى ؛ لأنها تقع في الماضي والحاضر على

السواء ، وقد خالفهم جمهور النحاة بجعلها مقيدة بنفي الحاضر ، وبقراءة كتاب "سيبوبيه" نجده يقول في معنى [ليس] : "وليس للنفي"^{١٦}

- مخالفته جمهور النحاة في اشتراط أصلالة الصفة في منع الصرف ، فقال : "وأنا إلى الآن لم يقُلْ لِي دَلِيلٌ قاطعٌ عَلَى أَنَّ الْوَصْفَ الْعَارِضَ غَيْرَ مَعْتَدِلٍ بِهِ فِي مَنْعِ الْصِّرْفِ"

- مخالفته في عذيم عطف البيان نوعاً مُستقلأً في التوابع ، ورأى إدماجه في بدل الكل ، فيقول : [وأنا إلى الآن لم يظهر لي فرق جللي بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان بل أرى عطف البيان إلا البديل^{١٧}

- مخالفته في جعلهم الصفة المشبهة موضوعة للدואم ، ورأى أنها موضوعة لمجرد التثبوت

^{١٠} السابق ٤ / ١٨٢

^{١١} الكتاب ٤ / ٢٢٣

^{١٢} انظر : نشأة النحو ، ص ١٤٦

^{١٣} نشأة النحو ، ص ١٤٦

^{١٤} انظر : نشأة النحو ، ص ١٤٦

^{١٥} نشأة النحو ، ص ١٤٦

^{١٦} انظر : شرح الكافية ٤ / ٦٧

^{١٧} انظر : نشأة النحو ، ص ١٤٧

فقال : [والذى أرى أن الصفة المشبهة ، كما أنها ليست موضوعة للخدوث فى زمان ليست أيضاً موضوعة للاستمرار فى جميع الأزمنة ؛ لأن الخدوث والاستمرار قيدان فى الصفة ولا دليل فيها عليهما]^{٨٨}

- مخالفته فى [إذن] فليست بحرف ناصب للمضارع كما يقول " البصريون " وبعض الكوفيين ، وليس اسمًا أصله [إذ] ، والنصب بعدها بأن مضمرة ، كما يقول البعض الآخر من الكوفيين ، بل يقول إنها اسم أصله [إذ] ، والنصب بعدها بأن مضمرة ،

وللهذا قال : " الذى يلوحلى فى [إذن] ، ويغلب فى ظنى أن أصله [إذ] " ^{٨٩}

- مخالفته فى جعلهم [فاء السبيبة ، وواو المعيبة] عاطفين للمصدر المسبوك من الناصب

المحدود والمضارع على المصدر المتضيد من الكلم قبلهما ، ورأى أن الفاء لمحضر السبيبة ، والواو للحال ، أو بمعنى " مع " فقط ، وأن ما بعدها من الفعل المضارع المنصوب بتقدير مصدر مبتدأ محدود خبره ^{٩٠}

- مخالفتهم فيما ذهبوا إليه من أن اسم الفاعل إنما هو اسم لفظه ، فيقول : " وليس ما قال

بعضهم : أن صنة مثلاً اسم للفظ [اسكت] بشئ ...

- مخالفتهم فى قولهم : إن اسم الفاعل مبتدأ لا خبر له ، كما لا يوافق من يرى أن أسماء الأفعال منصوبة بتقدير مصدرها ، فيقول : ثم أعلم أن بعضهم يدعى أن أسماء الأفعال مرفوعة المحل على أنها مبتدأ لا خبر لها ، كما فى : أقام الزيدان ، وليس بشئ وما ذكره بعضهم من أن أسماء الأفعال منصوبة المحل على المصدرية ، ليس بشئ

" نتائج البحث "

- توصلت إلى عدة نتائج ، لا أدعى أنها صافية تماماً ، لكنها كانت نتائج بحث علمي ، حاولت جهدى أن أتبعد فيه خطأ الدرس المنهجي بحثاً ، وتقنياً ، وتحليلياً ، واستنتاجاً

أو جزءاً منها يلى

: الأستريابادى " شخصية مجهرولة تماماً فى كتب الترجم ، أو كتب أهل العربية من النحاة واللغويين ، ونرجع سبب هذا الغموض إلى أن " الأستريابادى " عاش فى فترة اضطرباب سياسى ، فضلًا عن بشاعة التقار ، والزحف الصليبي ، كذلك ما لاقاه أهل الأندلس من هجمات صعب على " الأستريابادى " أن يتوجه إلى مصر ، كغيره من سائر علماء الأمصار الذين بقى ذكرهم ، كما اخترى ، وقد كتاباه : [شرح الكافية ، وشرح الشافية] زهاء مائة عام ، حتى ظهر فى مصر فى أوائل السنة الثامنة ، أو بداية التاسعة فظهر كتاب [المقنى] لابن هشام ، و[البحر] لأبى حيان ، خلوا من أي إشارة " للأستريابادى " أو كتابيه ، رغم قيمتهما العلمية ...

^{٨٨} - انظر : شرح الكافية ٤ / ٦٧

^{٨٩} - انظر : شرح الكافية ١ / ٨٧

^{٩٠} - شرح الكافية ١ / ٨٦

- كتابا "الأسترابادى" هما أهم شروح الكافية والشافية ، وهذا يثبت مقداره العلمية الفذة
- للأسترابادى "قدرات علمية فى علم : النحو واللغة والكلام والمنطق والأصوات ، والعروض ، والقافية ، كما يدل على انه أديب بما .. أدوات الأدب ، يتضح ذلك من خلال شرحه غایة في الدقة
- مع ما تتميز به "الأسترابادى" من شخصية قوية ، وربت رأى بقى لديه من حجة منطقية مفعمة ، إلا أننىلاحظ تناقضه فى بعض المواضيع بين الكتابين ، أو فى الكتاب الواحد ، ولعل هذا راجع إلى تعرض كتابيه إلى التصحيف ، والتحريف والزيادة من بعض النسخ .
- ناقش "الأسترابادى" أفكار وأراء ابن الحاجب فى شرحه لكتابيه على الرغم من ظهوره بأنه شارح لكتابين ، فكانت شخصيته مهيمنة على الكتابين ، بينما كانت شخصية "ابن الحاجب" تختفى أحيانا ، وتبدو خلفية باهته أحيانا آخر أمام صورة "الأسترابادى" العملاقة ...
- كما يتضح من البحث أنه كان عصاميا فى بناء شخصيته العلمية ، معتمدا على الكتب وهى المصدر الوحيد للمعرفة ، وكانت شخصيته قوية عند مناقشه للمسائل والقضايا التى اختلف فيها النحاة ؛ حيث استعرض الآراء ، وقارع العلماء ، وكان شديدا متحمسا لرأيه ، غير متساهم ، وقد انفرد وسيق ببعض الآراء كان أول من قال بها ... كما يتضح أنه لم يُشافه شيئا ، أو عالما فى العربية حمل حملة شواغر على "الأخفش" ؛ لما عرف عنه من مبالغاته فى القياس "الأسترابادى" لا ينسب إلى أي مذهب على الرغم مما قيل إن له نزعة نحو المذهب البصرى ، مع أنه يتبع المذهب الكوفى فى بعض أساساته ، ويستعمل مصطلحاتهم ، كما يستعمل مصطلحات البصريين جنبا إلى جنب ، كما أنه خالف كثيرا من النحاة ...
- "الأسترابادى" يحترم السماع ، ولا يعتمد بالقياس إلا ما سانده سمعا ، وقد

ز - المصادر التى أفادت البحث "

- القرآن الكريم
- ابن جنی :
- سر صناعة الإعراب ، تتح : حسن هنداوى ، دار القلم ، دمشق ، طبعة أولى ، ١٩٨٥ م
- الخصائص ، تتح : محمد على النجار ، عالم الكتب ، بيروت
- ابن خالويه
- الحجة فى القراءات السبع ، تتح : د / عبد العال سالم مكرم ، دار الشرقى بيروت ، الطبعة الرابعة ، ١٤٠١ هـ
- ابن خلkan :
- وفيات الأعيان وأبناء الزمان ، تتح : إحسان عباس ، دار الثقافة ، بيروت ١٩٦٨
- ابن عبد ربه :
- العقد الفريد ، دار إحياء التراث العربى ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٩ م
- ابن مالك :
- تسهيل الفوائد وتمكيل المقاصد ، تتح : محمد كامل بركات ، دار الكاتب العربى للطباعة والنشر ، الجمهورية العربية المتحدة ، ١٣٨٧ هـ / ١٩٦٧ م
- ابن منظور :
- لسان العرب ، دار صادر ، بيروت ، الطبعة الأولى [دون تاريخ]
- ابن هشام :
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، دار الجبل ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٩٧٩
- شرح شذور الذهب فى معرفة كلام العرب ، قدم له : د / أميل يعقوب ، دار الكتب العلمية بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٧ هـ / ١٩٩٦ م
- مقى اللبيب عن كتب الأععارب ، تتح : محمد محى الدين عبد الحميد ، دار الشام للتراث بيروت [دون تاريخ]
- ابن يعيش : شرح المفصل ، عالم الكتب ، بيروت ، ومكتبة المتبنى ، القاهرة الأزهرى :
- تهذيب اللغة ، تتح : عبد السلام محمد هارون وآخرون ، راجعه : محمد على النجار ، وعلى محمد الجاوى ، المؤسسة المصرية العامة ، والدار المصرية للتأليف ، ودار الكتاب العربى ، القاهرة ١٩٦٤ م ، ١٩٦٧ م
- الأسترباذى :
- شرح الرضى على كتاب الكافية فى النحو ، لابن الحاجب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان

- شرح الرضى على كتاب الشافية ، لابن الحاجب ، مع شرح شواهده ، للبغدادى [ت ١٠٩٣ هـ] ، تحر : محمد نور الحسن ، ومحمد الزفراوى و محمد محى الدين عبد الحميد ١٣٩٥ هـ / ١٩٧٥ م
- الأنبارى : الإنصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين : البصرىين والковيين ، المكتبة المصرية بيروت ، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م
- البغدادى [عبد القادر بن عمر ت ١٠٩٣ هـ] خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، بهامشة شرح الشواهد الكبرى ، للعينى ، طبعة بولاق ، ١٢٩٩ هـ / ١٨٨٩ م
- التفتازانى : المطول على التلخيص بحاشية السيد الشريف الجرجانى ١٢٣٠ هـ
- الجوهرى : تاج اللغة وصحاح العربية ، تحر / أحمد عبد الغفور عطار ، القاهرة ، دار الكتاب العربي ، ١٩٦٥ م
- الحريرى : درة الفواد فى أوهام الخواص ، تحر : أ / عبد الحفيظ فرغلى على القرنى دار الجيل ، ١٩٩٦ م
- الدمشقى [عبد الحى أحمد العكرى] : شذرات الذهب فى أخبار من ذهب ، دار الكتب العلمية ، بيروت
- الزبيدى : تاج العروس من جواهر القاموس ، تحر / عبد السئار أحمد فرماج وآخرون الكويت وزارة الإرشاد والأنباء ، ١٩٦٥ / ١٩٧٠ م
- الزركلى : الأعلام قاموس ترجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين الطبعة الثالثة
- الزمخشري : المفصل فى صنعة الإعراب ، بذيله كتاب المفصل فى شرح أبيات المفصل للنعمانى الطبى ، قدم له : د / على بو ملحم ، دار ومكتبة الهلال ، بيروت ، سيبويه :
- الكتاب ، تحر / عبد السلام محمد هارون ، دار القلم ١٩٦٦ م ، ودار الكاتب العربى للطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٦٨ م ، والهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط ١٩٧٣ م و ط ١٩٧٧ م
- السيوطى :
- بغية الوعا فى طبقات اللغويين والنحاة ، صصحه / محمد أمين الخاتجى مطبعة السعادة مصر ، الطبعة الأولى ، ١٣٢٦ هـ

الفكر النحوى " للأسترباذى " ت ٦٨٦ هـ فى كتابه " شرح الكافية "

- هـ مع الهوامع فى جمع الجواب ، تـح / عبد الحميد الهندوى ، المكتبة التوفيقية
، القاهرة ، مصر [دون تاريخ]
- الطنطاوى :
- نشأة النحو و تاريخ أشهر النحاة ، تعليق / عبد العظيم الشناوى ، محمد عبد
الرحمن الكردى ، الطبعة الأولى، ١٣٦٧هـ / ١٩٩٨م
- العكبرى :
- الباب فى علل البناء والإعراب ، تـح / غازى مختار طليمات ، دار الفكر ،
دمشق الطبعة الأولى ، ١٩٩٥م
- المبرد : المقتصب ، تـح / محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت
[دون]